الهجرة غير الشرعية نحو الجزائر أسبابها، تداعياتها ومحاربتها

محمد مجـــدان: أستـــاذ محاضـــر " أ "
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية
جامعـــة الجـــزائر3

ملخـــص :

هذه الدراسة للهجرة غير الشرعية إلى الجزائر، تدور حول تنامي هذه الظاهرة بشكل خطير وغير مسبوق. وتهدف إلى الكشف عن أسبابها وتداعياتها السلبية على أمن واستقرار الجزائر في عدة مجالات، كما تهدف إلى الكشف عن مختلف السياسات والإجراءات التي سلكتها الجزائر، من أجل مواجهة هذه الظاهرة والحد من خطورتها .

وتظهر أهمية هذه الدراسة، في أنها تحاول إظهار خطورة ظاهرة الهجرة غير الشرعية على الجزائر في كثير من الجوانب، وأن الإجراءات والسياسات الجزائرية المتبعة لحد الآن غير كافية .

ومن هنا، تخلص هذه الدراسة إلى نتيجة مؤداها، أنه لا بد من تكاتف الجهود الإقليمية والدولية لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، والحد من خطورتها وامتدادها، حيث لا تستطيع أي دولة بمفردها القيام بذلك، لأن هذه الظاهرة أصبحت ذات صبغة عالمية في توسعها وتهديداتها.

Abstract

This study about the illegal immigration to Algeria , is concerned with the great increase of this phenomenon , & its negative consequences on the security & the stability of Algeria.

The study is also analysing the different measures & policies carried out by the Algerian state to confront this problem.

The importance of this study is very obvious, because it tries to clarify the great danger & the big threat of the illegal immigration on the Algerian security & stability in many aspects & that the actions & the measures taken by Algeria to confront it , are not enough .

As a result , the study concludes that it is very necessary to make more collective regional & international efforts & cooperations , to fight the illegal lmmigration , because it has become a world wide issue in its spreading & its threatning .

مقدمة :

كما هو معروف، فإن مفهوم الأمن يتسم بميزة التغيير، وذلك حسب ظروف الزمان والمكان. ولهذا فلم يعد يقتصر على المفهوم التقليدي، أي المعنى العسكري، والذي ظل يهتم بحماية الحدود الإقليمية للدولة وسيادتها.

فمع التغيرات والمستجدات التي حدثت في العالم، ومع ظهور العولمة وتناميها، اتخذ مفهوم الأمن مجالات أوسع، وذلك من أجل أن يتعامل مع طبيعة التهديدات الجديدة التي أفرزتها هذه التغيرات والمستجدات. فنجد هناك أمن عسكري، وهناك أمن اقتصادي، وأمن اجتماعي وأمن بيئي، وأمن إنساني ... وما إلى ذلك . ويعود سبب ذلك لأن هناك تهديدات جديدة مختلفة ومتعددة.

حدث إذن تحول في مفهوم الأمن، نتيجة التحول في طبيعة ومصادر التهديدات التي تتعرض لها مختلف الأطراف : الدول والأفراد والمجتمعات على السواء، حيث لم يعد التهديد العسكري الخارجي، هو المصدر الوحيد كما كان من قبل، وإنما أصبحت هناك عدة أشكال للتهديد، ليست بالضرورة عسكرية. ومن هذه التهديدات نجد الهجرة غير الشرعية بين الدول، التي تجعل أي مجتمع كله مهددا في أمنه وهويته وحتى في بقائه.

وفي ما يخص الجزائر، موضوع هذه الدراسة، فإن ظاهرة الهجرة غير الشرعية إليها، قد تفاقمت بشكل كبير جدا، وخاصة في السنوات الأخيرة، ولها انعكاسات وتهديدات خطيرة على أمنها وعلى استقرارها، وذلك بسبب ارتباط هذه الظاهرة بعدة تهديدات أخرى، ليست أقل خطورة منها، ومن بين هذه التهديدات نجد: التهريب والمتاجرة بالمخدرات، التهريب والمتاجرة بالأسلحة، الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها، وكذلك الإرهاب وتبييض الأموال. بالإضافة إلى أخطار وتهديدات اقتصادية واجتماعية وأخلاقية وأخرى صحية، مثل انتقال الأمراض المعدية السريعة كالإيدز والإيبولا ... الخ .

وقد ازدادت الهجرة غير الشرعية للجزائر وخاصة من جنوب الصحراء، إما للإستقرار والعمل فيها، وإما للعبور إلى الدول الأخرى، وخاصة إلى أوربا عبر البحر الأبيض المتوسط. وأضحت هذه الظاهرة تشكل هاجسا وانشغالا، بل وخطرا وتهديدا كبيرا على الجزائر في أكثر من مجال. فالجزائر بحكم موقعها الجغرافي ولاعتبارات أخرى، أصبحت ملاذا ملائما لأعداد كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين، الأفارقة وغيرهم. وازدادت هذه الظاهرة توسعا في السنوات الأخيرة، وأضحت تمثل تحديا أمنيا كبيرا، وجب مواجهته ومحاربته بشتى الطرق والإجراءات للحد منه، وذلك بسبب الإنعكاسات والأخطار التي تخلفها على الأمن والإستقرار في جميع جوانبه ومجالاته.

فما هو واقع ظاهرة الهجرة غير الشرعية للجزائر، وما هي انعكاساتها السلبية المختلفة ؟ ثم ما هي الإجراءات والسياسات التي اتبعتها الجزائر لمواجهتها ومحاربتها ؟

للإجابة على هذه التساؤلات، سيتم تقسيم هذه الدراسة إلى محورين أساسيين. يتناول المحور الأول ظاهرة الهجرة غير الشرعية للجزائر: واقعها وأبعادها. ويتناول المحور الثاني إجراءات الجزائر لمحاربة هذه الظاهرة، من أجل حماية الأمن القومي الجزائري.

المحور الأول: الهجرة غير الشرعية للجزائر، واقعها وانعكاساتها:

في هذا المحور إذن سوف يتم تناول نقطتين هامتين، أولا : واقع ظاهرة الهجرة غير الشرعية للجزائر، ثم ثانيا، انعكاسات هذه الظاهرة المختلفة على الجزائر نفسها.

1. **واقع الهجرة غير الشرعية للجزائر**: عرفت الجزائر إذن ظاهرة الهجرة غير الشرعية إليها، وخاصة من الجنوب، والتي شكلت تحديا وتهديدا واضحا لأمنها واستقرارها في جميع المجالات. ولقد ساهمت عدة عوامل وساعدت في تصاعد هذه الظاهرة واستفحالها الكبير، أهمها العاملين التاريخي والجغرافي، حيث ظلت الجزائر حلما ومقصدا للمهاجرين الأفارقة، سواء من أجل الإستقرار فيها، أو من أجل العبور منها إلى أوربا عبر البحر المتوسط[1]. وساعد في ذلك عامل الحدود. فكما هو معروف فإن الجزائر تتقاسم آلاف الأميال في حدودها مع عدة دول افريقية، التي تعتبر مصدرا للهجرة غير الشرعية (حوالي 7 آلاف كلم)[2]، حيث يستغل هؤلاء المهاجرون غير الشرعيين العلاقات التاريخية التي تربط قبائل الحدود، وخاصة الطوارق مع نظيراتها في كل من مالي والنيجر وليبيا بصفة خاصة. فمعظم القبائل المتواجدة على الحدود من الجانبين هي من البدو الرحل، وهي لا تعترف بحدود الدول إطلاقا، بل تعتبر أن اختراقها وتجاوزها أمر عادي بل ومشروع، نتيجة الترابط العائلي، والعلاقات القوية الموجودة بين هذه القبائل، وكذلك نتيجة التنقلات المستمرة التي تحتمها

طبيعة حياتهم ومعيشتهم الترحالية، وبالتالي فالحدود تعتبر غير موجودة عندهم . وأكثر من هذا، فقد عملت بعض القبائل الجزائرية هناك على استقبال وتسهيل الدخول والتنقل والإقامة للمهاجرين، شرعيين وغير شرعيين، الذين تربطهم بهم قرابة أو علاقة عائلية أو حتى عرقية أو غيرها من العلاقات. يضاف إلى هذا فإن هذه الحدود هي من الشساعة بمكان، مما يصعب حراستها ومراقبتها من طرف السلطات الجزائرية[3] .

زيادة على هذا، فإنه بسبب ظهور شبكات تهريب المهاجرين الأفارقة في السنوات الأخيرة، تفاقمت ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وشهدت الجزائر تدفقا للمهاجرين غير الشرعيين بشكل كبير وغير مسبوق، حيث تراهم حاليا في كب مكان وفي كل المدن[4]. وزاد من استفحال هذه الظاهرة أكثر، الظروف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والأمنية وحتى البيئية التي تعيشها معظم الدول الأفريقية جنوب الصحراء، مثل القلاقل والمشاكل والإضطرابات السياسية والإجتماعية والإقتصادية وعدم الإستقرار وعدم الأمن، نتيجة الحروب والنزاعات، وكذلك بسبب الظروف الطبيعية والمناخية، مثل التصحر والجفاف ، وغيرها من الأسباب كالفقر والبطالة ... الخ[5] .

2 . **انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الجزائر** : لظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى الجزائر انعكاسات سلبية كبيرة ومخاطر متنوعة، تمس مختلف الميادين الحياتية : الاقتصادية والإجتماعية والسياسية والأمنية والصحية ... وغيرها، وتؤثر على تطور المجتمع الجزائري بصفة عامة . فهي تمثل تهديدا للأمن والإستقرار للمجتمع وللدولة معا، وخاصة بسبب ارتباط هذه الظاهرة، كما أشير قبل قليل، بعدة أخطار وتهديدات أخرى ذات آثار سلبية كبيرة، مثل الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها، ومثل المتاجرة وتهريب المخدرات والمتاجرة وتهريب السلاح والبشر، تبييض الأموال وتزويرها، والإرهاب، وكذلك الممارسات اللاأخلاقية، وانتشار الأوبئة والأمراض، وغيرها من التهديدات والأخطار[6] .

ولقد زادت هذه الآثار السلبية لظاهرة الهجرة غير الشرعية للجزائر، التي مست أمنها واستقرارها، وسلامة مواطنيها أكثر فأكثر، خاصة بعد أن تحولت هذه الظاهرة إلى نشاط إجرامي خطير في كثير من الأحيان. وتتعدد هذه الآثار السلبية، لتشمل جوانب إقتصادية وسياسية واجتماعية وأمنية ... وغيرها .

الإنعكاسات الإقتصادية : فالأعمال والنشاطات غير المشروعة التي يقوم بها المهاجرون غير الشرعيين، تؤدي إلى الإضرار بالإنتاج الإقتصادي وبجهود التنمية في الجزائر، كما تؤدي إلى إهدار للأموال، وانتشار للجريمة المرتبطة بالحصول على الأموال غير المشروعة، مثل

السرقة والتهديد والإختطاف والفساد (الرشوة)، والتهريب وتزوير العملة وتبييضها ... الخ . كما أن المهاجرين غير الشرعيين أضحوا يشكلون يدا عاملة رخيصة، على حساب اليد العاملة الجزائرية، مما يسبب في انتشار البطالة . كما يقوم هؤلاء المهاجرون غير الشرعيين بتطوير وسائل وطرق الإحتيال والتزوير للوثائق الإدارية والأوراق المالية، وتوزيعها في الأسواق، ونتيجته انتشار السوق الموازية (السوداء)، مما يؤثر على الإقتصاد الجزائري بشكل رهيب[7]. كما يقوم هؤلاء المهاجرون بتبييض الأموال التي حصلوا عليها من الأعمال غير المشروعة، أي غسلها، وهو ما يترك آثارا سلبية كبيرة على الإقتصاد الجزائري، إذ لا تستطيع الدولة استغلال حتى الأموال الناتجة عن الاعمال المشروعة في التنمية المحلية[8] .

وهكذا فإن مختلف الأعمال غير المشروعة التي يقوم بها المهاجرون غير الشرعيين تترك آثارا ضارة على الإقتصاد الجزائري، مما يؤثر على جهود التنمية، وعرقلة عملية التسيير الإقتصادي، بل وتؤدي إلى فساد النظام الإداري والمالي وغيره[9] .

الإنعكاسات الإجتماعية : إن الأعمال غير المشروعة للمهاجرين غير الشرعيين، تؤثر على القيم الأخلاقية للمجتمع الجزائري، إذ يقوم هؤلاء المهاجرون بنشر بعض الممارسات والسلوكات اللاأخلاقية بشكل واسع وخطير، مثل تهريب المخدرات والمتاجرة بها، مما يؤدي إلى ترويجها في المجتمع الجزائري، فيصبح بعض السكان يتعاطونها وخاصة الشباب منهم، فتفسدهم وتفسد أخلاقهم وسلوكهم. وأخطار ومضار تعاطي المخدرات وتفشيها داخل المجتمع الجزائري كبيرة جدا، لا ينكرها أحد .

كذلك هناك ممارسة الدعارة والفسق، التي لها انعكاسات اجتماعية وتربوية خطيرة، كما أن مضارها الصحية معروفة، حيث تؤدي إلى انتشار الأوبئة والأمراض الفتاكة، كنقل مرض الأيدز (السيدا) والأيبولا وغيرها من الأمراض .

ومن المضار الإجتماعية الخطيرة، لظاهرة الهجرة غير الشرعية على الجزائر كذلك، نجد أن المهاجرين غير الشرعيين، وحتى لا تكتشف أنشطتهم وممارساتهم وتجاوزاتهم الخارجة عن القانون، يعملون على التهرب من المراقبة ومن العقاب، عن طريق شراء الذمم، بدفع الرشاوي لبعض الأشخاص المسؤولين والإداريين الجزائريين، فيعملون على إفسادهم بكل الطرق والوسائل الممكنة والمتاحة لديهم، وإذا لم ينجحوا في ذلك، فإنهم قد يلجأون إلى وسائل الإبتزاز والتهديد، وحتى العنف بارتكاب الجرائم مثل الخطف وحتى القتل، مما يترك حالة من اللاأمن واللااستقرار في المجتمع الجزائري .

الإنعكاسات السياسية والأمنية : وهي خطيرة جدا. فبالإضافة إلى ما قيل قبل قليل ، فإن التوافد المستمر والمتزايد للمهاجرين غير الشرعيين للجزائر، يؤدي إلى حدوث قلاقل واضطرابات سياسية وأمنية خطيرة. فتوافدهم ظل يرتبط دائما بعصابات متخصصة في الإجرام بكل أنواعه : تهريب وتجارة السلاح والمخدرات والبشر، تبييض الأموال، جرائم الخطف والسرقة والإعتداء وحتى القتل ... وغيرها، مما يسبب حالة من الهلع والخوف في المجتمع الجزائري، وهذا بدوره يشكل إحساسا عاما بعدم الأمن. كما أن تواجدهم قد يؤدي إلى انتشار وتفشي الصراعات القبلية والدينية وغيرها بين هؤلاء المهاجرين والسكان المحليين[10].

ومن جهة أخرى، وباعتبار أن حدود الجزائر تعتبر فضاءا واسعا جدا يصعب التحكم فيه ومراقبته، فإن مخاطر المهاجرين غير الشرعيين تتضاعف، إذ يمثل هذا الفضاء الواسع ملجأ آمنا للجماعات الإرهابية، يمكنها من التعامل والتعاون مع هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين، كما تتعامل معهم عصابات الجريمة المنظمة وتجار السلاح والمخدرات وتجار البشر وغيرهم. وكل هذا لا شك يؤدي إلى تهديدات أمنية خطيرة جدا على البلد .

المحورالثاني : إجراءات الجزائر لمحاربة الهجرة غير الشرعية إليها :

في هذا المحور سوف نتناول أيضا نقطتين هامتين، أولا : أسباب ودوافع الجزائر لمحاربة ظاهرة الهجرة غير الشرعية إليها. ثم ثانيا، سياسة الجزائر في محاربة هذه الظاهرة.

1 . **أسباب ودوافع الجزائر لمحاربة الهجرة غير الشرعية إليها** : رغم أن الهجرة غير الشرعية للجزائر قديمة ، فإنها عرفت تطورا واتساعا كبيرين وخطيرين في السنوات الأخيرة، مما حتم ويحتم على الدولة الجزائرية القيام بإجراءات فعالة، من أجل مواجهتها ومحاربتها. ولهذا فقد بات لزاما على الجزائر أن تضع سياسة محكمة لذلك ، وهو ما ظهر بالفعل من خلال مختلف الخطابات السياسية الرسمية للمسؤولين الجزائريين واهتماماتهم، وكذلك من خلال الإجراءات القانونية والتشريعية من جهة ، والإجراءات الأمنية العملية من جهة أخرى، من أجل التحكم في هذه الظاهرة وحسن إدارتها ومواجهتها. وترجع الحاجة الملحة لمحاربة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للجزائر إلى الأسباب التالية :

أ. تزايد وتنامي هذه الظاهرة واتساعها بشكل مهول وخطير في العالم ككل. فقد قدرت الإحصائيات العالمية سنة 2008، أن هناك حوالي 214 مليون مهاجر غير شرعي في العالم[11] . وقد خلفت هذه الظاهرة آثارا وانعكاسات سلبية خطيرة على مختلف المجالات في العالم : الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والأمنية والثقافية والصحية ... وغيرها . وتعتبر الجزائر مكانا واسعا

لانتشار هذه الظاهرة، وزيادة خطورتها وانعكاساتها السلبية. ولهذا جاء في تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة لسنة 2009 : "إن الهجرة تستحق قدرا أكبر من اهتمام الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني ، ولا ينحصر السبب في المكاسب الهائلة التي يمكن أن تعود على العالم بأكمله من تعزيز للتنمية، وإنما أيضا من المخاطر التي يواجهها الكثير من الأشخاص الذين يتحركون، وهي مخاطر يمكن إزالتها جزئيا بوضع سياسات أفضل"[12] .

ب. الموقع الجيوستراتيجي الهام للجزائر، والذي جعل ويجعل منها من بين أهم الدول استقبالا وتأثرا بظاهرة الهجرة غير الشرعية . فموقع الجزائر كمنطقة تربط بين أفريقيا وأوربا والعالم العربي ، جعل منها مكانا لعبور وتنقل المهاجرين غير الشرعيين القادمين من إفريقيا نحو أوربا خاصة . كما أن الجزائر تعتبر بلدا ملائما للإستقرار والبقاء لهؤلاء المهاجرين . بالإضافة إلى أن للجزائر حدودا طويلة وشاسعة مع سبع دول يصعب مراقبتها والتحكم فيها . وهذه المعطيات الجيوستراتيجية للجزائر، تحتم عليها تطوير سياستها من أجل التحكم في الهجرة غير الشرعية، لحماية سيادتها على أراضيها، ولحماية أمنها واستقرارها، وحماية مجتمعها .

ج. زيادة موجات الهجرة غير الشرعية للجزائر واتساعها بشكل مهول وخطير جدا من حيث الإنتشار والعدد في السنوات الأخيرة، وارتباط ذلك بظواهر أمنية أخطر منها، التي ذكرت آنفا .

كل هذا جعل من بناء سياسة هجرة فعالة، واتخاذ الإجراءات اللازمة يدخل ضمن الأولويات وضمن استراتيجيات الأمن القومي للجزائر، أو ما يعرف ب : "أمننة الهجرة"[13] .

إذن فالإتجاه الخطير الذي أخذته وتأخذه ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى الجزائر وما ترتب ويترتب عنها من أضرار بالأمن الجزائري بمفهومه الواسع، هذا حتم عليها اتخاذ الإجراءات الصارمة واللازمة، ووضع سياسة عملية جادة وفعالة لمواجهة هذه الظاهرة الخطيرة[14 و15] .

2 . **سياسة الجزائر في محاربة الهجرة غير الشرعية إليها** : من كل ما تقدم يتبن لنا أن الجزائر في حاجة ماسة إلى وضع سياسة دقيقة وحازمة للهجرة عامة وللهجرة غير الشرعية خاصة، واتخاذ الإجراءات الضرورية، وذلك لأنها تعتبر بلد مقصد وبلد عبور في الوقت نفسه للمهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين على حد سواء. إذ تقدر الإحصائيات أن نسبة الهجرة غير الشرعية للجزائر ، هي حوالي 100 ألف مهاجر، يحاولون عبور الجزائر منهم 20 % يستقرون فيها ، في حين يواصل الآخرون طريقهم إلى أوربا عبر البحر الأبيض المتوسط[16] .

والذين يستقرون في الجزائر يقيمون فيها بطريقة غير شرعية هروبا من القانون، وبالتالي يقومون بممارسة نشاطات وأساليب غير مشروعة لكسب الأموال، والبقاء في

الجزائر، وهذا طبعا، يعود بالسلب والضرر على أمن واستقرار الجزائر، وله انعكاسات خطيرة ومتعددة الجوانب على الدولة والمجتمع معا، كما رأينا.

وما يبين سياسة الجزائر في محاربة الهجرة غير الشرعية، هو اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات القانونية والتشريعية من جهة، وكذلك الإجراءات الأمنية العملية، التي تسمح بإدارة قضايا الأمن التي تمس الدولة والمجتمع، والتي يتسبب فيها المهاجرون غير الشرعيين، خاصة بسبب ممارستهم النشاطات والأعمال غير المشروعة.

إذن في تطبيق سياسات محاربة الهجرة غير الشرعية، اتخذت الجزائر إجراءين هامين هما: الإجراءات التشريعية أو القانونية، والإجراءات الأمنية العملية[17].

أ. الإجراءات التشريعية: تظهر الحاجة الماسة إلى التعامل مع المهاجرين في إطار القانون من أجل محاربة الهجرة غير الشرعية، وذلك باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة. هذه الإجراءات القانونية، تمثلت في إحداث التجديد والتغيير في التشريعات القائمة التي ظل معمولا بها، بموجب القانون رقم 8-11 ل21 جويلية 2008، الخاص بدخول وإقامة وتنقل الأجانب داخل الجزائر. فقد غير هذا القانون الجديد بصورة هامة وبشكل جذري التشريعات التي كان معمولا بها من قبل (قانون 1966)[18]. وسعى هذا القانون الجديد للتعامل مع الهجرة في إطار قانوني بما يناسب حالة تدفق الهجرة وزيادتها وخطورتها. ويهدف هذا القانون الجديد إلى تحديد شروط دخول وخروج الأجانب وإقامتهم وتنقلهم في الجزائر، بناء على طرق عملية. وفي حالة انتهاك القوانين الداخلية من قبل الأجانب في الجزائر، يتم تنفيذ القانون فورا. إذ يحدد القانون الجديد الإجراءات الجنائية الواجب اتخاذها. فهذا الإنتهاك يعاقب عليه بالترحيل وفقا للمادة 66 من القانون المذكور، وبموجبها يطلب من الأجنبي مغادرة التراب الوطني في أجل أقصاه 30 يوما. وهناك المادة 30 من نفس القانون والتي بموجبها يتم ترحيل أي أجنبي بموجب مرسوم من وزير الداخلية، إذا تبين أن وجوده يشكل تهديدا للنظام العام، أو لأمن الدولة. وزاد القانون الجديد بشكل كبير من صلاحيات السلطات المحلية بمراقبة وضع الأجانب، وخاصة برفض دخولهم التراب الوطني أصلا (أي الطرد)، حيث أصبح الوالي هو الشخص الوحيد المخول في ذلك، بعد أن كان في السابق من اختصاص وزير الداخلية، حسب قانون 1966. والغرض من هذا القانون الجديد، هو توفير مزيد من المرونة والسرعة، فيما يخص محاربة الهجرة غير الشرعية وعلى نحو أكثر فعالية.

هناك إذن إجراءات قمعية أمنية صارمة يتم تطبيقها بموجب هذا القانون الجديد: فهناك الترحيل لمن يشكل وجوده تهديدا للأمن العام ولأمن الدولة وللمصالح الوطنية الجزائرية. وهناك الطرد لمن لم يستوف شروط الدخول. كما يمكن تطبيق عقوبات جنائية، بفرض

غرامات مالية، أو بالسجن ضد الأجانب المتواجدين في وضعية غير قانونية. فيمكن أن يحكم على مرتكب مخالفة قانونية بالسجن لمدة ستة أشهر، وفرض غرامات مالية عليه. والغرض من هذا التشدد في العقوبات، هو ردع ومحاربة الهجرة غير الشرعية. ويضاف إلى هذه العقوبات، المنع من الإقامة لمدة عشر سنوات للأجنبي الذي صدر بحقه حكم الترحيل أو الطرد. وأكثر من هذا، يعاقب القانون كل من يسهل دخول الأجنبي إلى الجزائر بطريقة غير شرعية أي ما يسمى "مهربو البشر"، وخاصة أن بعض الجزائريين قد يساعدون سرا المهاجرين الغير شرعيين في الإقامة السرية والعمل خارج القانون. ويعاقب القانون بالسجن لسنتين إلى خمس سنوات، وبالغرامات المالية للمتواطئين، بعدم تقديم تقرير خاصة من طرف صاحب العمل بخصوص الأجانب الذين يوظفهم أو يأويهم بطريقة غير قانونية[19].

ب. الإجراءات الأمنية العملية: تعتبر هذه الإجراءات العملية الأهم في سياسة الجزائر لمحاربة الهجرة غير الشرعية إليها، وذلك بسبب ارتباطها ارتباطا كبيرا بالجانب الأمني، وبسبب انعكاساتها الخطيرة على هذا الجانب أيضا. فالأضرار والتهديدات التي تسببها ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وما يرتبط بها، أصبحت تشكل انشغالا هاما خاصة بالنسبة لمصالح الأمن الجزائرية، التي يقع على عاتقها مهمة محاربة الهجرة غير الشرعية. فشساعة مساحة الجزائر وطول حدودها، فرض عليها تعزيز المراقبة على هذه الحدود التي أوكلت لعدة جهات مهام أمنية لتنظيم العبور وحماية الحدود: شرطة الحدود، الدرك الوطني الجمارك، والجيش.

إذن بالنسبة للأجانب الذين يدخلون الجزائر بطريقة غير شرعية، تتخذ ضدهم الإجراءات العملية التالية[20]:

1. **الإبعاد**: ويكون على مستوى شرطة الحدود، أين يتخذ هذا القرار عندما لا يملك المهاجر تأشيرة الدخول إلى الجزائر، فيمنع من ذلك.

2. **الطرد**: ويكون في حالة إقامة المهاجر بطريقة غير شرعية. فيتم تحويله إلى أمن الولاية محل الإختصاص لسماع أقواله على محضر رسمي، مع دراسة معمقة، ثم يتم طرده إلى بلده الأصلي بتحويله إلى نقاط العبور.

3. **الترحيل**: أي إخراج الأجانب قهرا عن طريق الإبعاد، وذلك عند مواجهة حالات دخول الأجانب بطرق غير قانونية، أو في حالة بقائهم في البلد دون ترخيص شرعي للإقامة بسبب تخلفهم بعد انتهاء مدة إقامتهم.

والفرق بين الإبعاد والترحيل، هو أن الأول يهدف إلى الحد من التهديد الذي يشكله وجود الأجنبي المقيم بطريقة غير شرعية، ضد النظام والأمن العام. بينما الترحيل يكون لمخالفة الأجنبي للقواعد المتعلقة بنظام الدولة، أي قواعد الدخول والإقامة والعمل. والإبعاد هو

أشد وطأة على الأجنبي من الترحيل، لأنه لا يسمح للمبعد بالدخول مرة أخرى إلا بإذن من وزير الداخلية . أما المرحل فليس هناك ما يمنعه قانونيا من الدخول مرة أخرى بطريقة شرعية طبعا . وعمليا: تشير الإحصائيات الرسمية إلى أنه قد تم طرد 121 مهاجر غير شرعي سنة 2007 و59 سنة 2008، و72 سنة 2009، و35 سنة 2010 . كما تم إبعاد 10782 سنة 2007 و6816 سنة 2008، و10349 سنة 2009، و4855 سنة 2010[21].

والأجهزة الأمنية المختصة في محاربة الهجرة غير الشرعية لا يقتصر دورها على قمع الظاهرة، باتخاذها لإجراءات أمنية وردعية، كالطرد والإبعاد فقط ، كما رأينا، بل يتعدى ذلك إلى اتخاذ اجراءات وقائية، للحد من تطور واتساع ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وكل الأنشطة التابعة لها من خلال مراقبة الحدود، لأنها هي المكان الأول والأخير لكل المشاكل والتحديات، ولو بنسبة قليلة، حيث تتم مراقبة الحدود، وكذلك الهجرة غير الشرعية من طرف الأجهزة الأمنية المشار إليها قبل قليل[22] .

الخاتمة :

رغم وجود هذه الإجراءات القانونية والأمنية لمحاربة الهجرة غير الشرعية في الجزائر، فهي غير كافية [23]. فقد ازدادت هذه الظاهرة اتساعا في السنوات الأخيرة، كما أن هناك الكثير من المهاجرين المقيمين بطرق غير شرعية في الجزائر، وبعضهم متورط في قضايا أمنية وجرائم ، لم يتم العثور عليهم ومعاقبتهم[24] .

ومن ثم كان لا بد من زيادة الإجراءات الأمنية العملية، مثل التعرف على طرق وممرات التسلل وكشفها، والتعرف على أماكن تجمع المهاجرين، وجمع المعلومات حول تحركاتهم للسيطرة على الوضع من جميع الجوانب. وكذلك لا بد من التعرف على الجماعات المختصة في تهريب البشر، أي البحث والكشف عن الشركاء المحليين والأجانب الذين ينشطون في مختلف عمليات التهريب. بالإضافة إلى دعم مصالح أمن الحدود بوسائل تكنولوجية حديثة ومتطورة، تساعد وتسهل عملية الكشف وتتبع آثار المهاجرين غير الشرعيين[25].

هذا على المستوى الداخلي. ومن جهة أخرى، وكما رأينا، فإن سياسة الجزائر في محاربة الهجرة غير الشرعية إليها، تركزت في مجملها على الإجراءات القانونية والأمنية: الترحيل، الإبعاد والطرد، بالإضافة إلى مراقبة الحدود. لكن ما الذي يضمن عدم محاولة هؤلاء المرحلين أو المبعدين أو المطرودين، من إعادة الكرة مرة أخرى ؟

كذلك فإن الهجرة غير الشرعية للجزائر زادت اتساعا باستمرار من سنة إلى أخرى ، مع تعدد الأساليب والطرق والإنعكاسات الناتجة عنها، رغم كل هذه السياسات والإجراءات،

ورغم الجهود المبذولة من طرف الجزائر بسلطاتها وأجهزتها الأمنية المختلفة المختصة في محاربة الهجرة غير الشرعية إليها .

لذا فبالإضافة إلى هذه الإجراءات على المستوى الداخلي، فعلى المستوى الخارجي، يجب قيام تعاون وتنسيق جزائري إقليمي ودولي . أي التعاون والتنسيق مع مختلف الدول الأفريقية، وخاصة تلك التي تشكل مصدرا للمهاجرين غير الشرعيين، وكذلك التعاون والتنسيق مع الجهات والمنظمات الدولية المختلفة.

هذا يحتم القيام بحل إقليمي ودولي لمحاربة الهجرة غير الشرعية، بالتعاون بين مختلف الدول والجهات والمنظمات الدولية.

فالجهود المبذولة من طرف الجزائر لا تكفي في ظل غياب تعاون وتنسيق إقليمي ودولي فعال، وذلك عن طريق تبادل المعلومات حول ما يتعلق بالأجهزة المكلفة بمحاربة الهجرة غير الشرعية، من حيث تنظيمها وطريقة عملها، وكذلك فتح وتطوير قنوات الإتصال والتعاون والتنسيق، بطريقة تمكن من تبادل التجارب بين مختلف الدول والمنظمات وأخيرا لا بد من تبادل المعلومات مع الدول التي تربطها حدود مع الجزائر، حول نقاط الإنطلاق والوصول والتجمع والوسائل المستعملة والمتبعة، مثل وسائل النقل والطرق غير المشروعة المستعملة من قبل المهاجرين غير الشرعيين ومنظمات التهريب كذلك .

كل هذه الإجراءات مجتمعة محليا وإقليميا ودوليا، لا شك تساعد على التحكم والحد من الهجرة غير الشرعية، وحتى القضاء عليها نهائيا .

الهوامش :

1 -Ignace Kissagou, une Afrique, une Espoire, Ed. l'hrmattan, Paris, 1999, p 9.

2- الأخضر الدهيمي، التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، دراسة حالة الهجرة السرية في الجزائر، بحث مقدم بجامعة نايف للعلوم الأمنية، فيفري 2010، ص 9.

3. Ignace , op.cit, p 92.

4-محمد الصالح، العولمة وفقدان الأمن للبشر في أفريقيا، تحديات وآفاق، القاهرة، مركز المحروسة 2003، ص 14.

5-الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير عام 2007 عن الحالة الإجتماعية في العالم : حتمية العمالة، الدورة 62 ، البند 64 (1)، 20 جويلية 2007 ، ص39 .

6 -رحيم العراقي، حوض البحر الأبيض المتوسط والمستقبل. www .alhiwar.org

7. Lila Said, l'Impact de l'Immigration Clandestine en Afrique, Juillet 2007, http : // www. Fr. all africa. Com/stories / pdf.

8- هدى ماجد قشقوش، جريمة غسل الأموال في نطاق التعاون الدولي، دار النهضة، القاهرة 1998، ط 1، ص 20.

9 -محمد سامي الشوا، السياسة الجديدة في مواجهة غسيل الأموال، دار النهضة العربية، القاهرة 2001، ص 13.

10- أحمد رشام سلام ،الأخطار الظاهرة والكامنة للهجرة غير الشرعية على الأمن الوطني، في كتاب : مكافحة الهجرة غير الشرعية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض 2010، ص 210 .

11-United Nations, Department of Economic & Social Affairs, Population Division (2009) Trends in International Migrant Stock : the 2008 revision . (United Nations Data base, Pop /DB /MIG/Stoc Rev 2008). http : www . esa . un. org / p2ko data. asp

12- مباركية منير، نحو سياسة جزائرية فعالة في مجال الهجرة، المجلة الجزائرية للسياسة العامة، سبتمبر 2011، ص 45 .

13-Hocine Labdellaoui, Algerie : la Dimenssion Politique et Sociale des Migrations,in Fargue Philippe (ed.), Migration Mediterraneens, Rapport 2009, Florences Robert Schuman, entre Europeen University Institute 2009, p 55.

14 -Ibid p 56.

15-Kerdoun, la Loi 08-11 sur la condition des Etrangers : Mutation des Règles Juridiques Algériennes et leurs Impacts sur la Migration Irrégulière, p 84.

16-CARIM Analytic & Synthetic, Notes No 06, Institut Universitaire Europeenne, RSCAS 2009 p 02.

17-Hocine Zeghbib, les Etrangers en Algérie: quel Statut Juridique, Revue d'Etude et de Critique Sociale, Automne 2009, p 76.

18-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، عدد 36 ، ل 21 جويلية 2008 المتضمنة القانون رقم 08-11 ، ل 21 جويلية 2008.

19- Hocine Labdellaoui , la Politique Algerienne en matiere d'emigration et d'immigration , CARIM, notes d'Analyse et de Synthese , No 13 , Institut Universitaire Europeenne , RSCAS ? P 1,

www : CARIM.org/publication/CARIM.AS.13 labdellaoui pdf .

20- الحرقة والحراقة وأساليب مكافحتها أمنيا واستعلاميا، مذكرة تخرج عمداء الشرطة، المدرسة العليا للشرطة ، دفعة 2009، ص 42.

21- الموقع الرسمي للشرطة الجزائرية : www . DNSG. DZ

22-مهدي بن شريف، تفاقم ظاهرة الهجرة السرية ، مجلة الشرطة ، عدد 88، سبتمبر 2008، ص 49 .

23-محمد رمضان، الهجرة السرية في المجتمع الجزائري، دار الفكر للنشر والتوزيع عنابة، دون سنة نشر، ص 32 .

24-محمد فتحي عيد، التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض 2010، ص 50.

25- الأخضر الدهيمي، مرجع سبق ذكره، ص 20 .